الأمم المتحدة



Distr.: General
30 April 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٦٧١، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الصومال“:

”**يكرر** مجلس الأمن تأكيد قراراته وبيانات رئيسه السابقة بشأن الصومال، وبخاصة القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧).

”**ويعيد** مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

”**ويعرب** مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تجدد القتال في الصومال، ويأسى بالغ الأسى للخسائر في أرواح المدنيين – مع إدانته على وجه الخصوص للقصف العشوائي للمناطق المكتظة بالسكان في مقديشو – وللأثر الإنساني لأعمال القتال، ويهيب بجميع الأطراف أن توقف الأعمال العدائية على الفور وأن توافق على وقف شامل لإطلاق النار.

”**ويؤكد** مجلس الأمن على ضرورة تعزيز الجهود من أجل تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية للصومال، بما في ذلك تقديم المساعدة لمئات الآلاف من المشردين، ويحث الدول الأعضاء على أن تبذل الدعم السخي لهذه العمليات.

”**ويطالب** مجلس الأمن بأن تمتثل جميع الأطراف في الصومال امتثالا تاما للقانون الإنساني الدولي، وأن تحمي السكان المدنيين، وأن تضمن فتح السبل فتحا تاما وآمنا ودون عائق أمام المساعدة الإنسانية. ويطالب المجلس السلطات المختصة بأن تبذل كل ما في وسعها في هذا الصدد، وأن تيسِّر بوجه خاص حرية التنقل لمقدمي المعونة والمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء الصومال ولدى دخول

الصومال أو مغادرته. ويحث المجلس أيضا المنطقة الأوسع نطاقا على أن تساعد على تيسير تقديم المعونة العابرة للحدود إلى الصومال، وذلك عبر الحدود البرية أو عن طريق المطارات والموانئ.

”**ويؤكد** مجلس الأمن من جديد تأييده للعملية السياسية المحددة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، التي توفِّر إطارا للتوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال، بما في ذلك الانتقال إلى إقامة حكومة ومؤسسات تمثيلية دائمة عقب إجراء الانتخابات الوطنية لدى انتهاء الفترة الانتقالية.

”**ويحيط** مجلس الأمن **علما** بالخطوات المتخذة منذ اتخاذه القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، ويرحب بالتزام المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالشروع في عملية المصالحة الوطنية، ويؤكد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم.

”**ويحث** مجلس الأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال على أن تبدي روح القيادة والالتزام بأن تتواصل مع جميع العناصر التي يتألف منها المجتمع الصومالي، وأن تكثف على وجه الخصوص حوارها مع العشائر في مقديشو. ويدعو المجلس جميع الأطراف في الصومال وفي المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا إلى أن تنبذ العنف، وأن تحرم العناصر المتطرفة من الملاذ الآمن، وأن تعالج ما قد يكون بينها وبين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من خلافات عن طريق الحوار، وأن تستنهض الإرادة السياسية لاتخاذ الخطوات اللازمة التي تتيح للمؤسسات الاتحادية الانتقالية إنجاز عملية سياسية مستدامة وشاملة للجميع.

”**ويشدد** مجلس الأمن على ضرورة أن تفي المؤسسات الاتحادية الانتقالية بمسؤولياتها خلال الفترة الانتقالية، مع العناية بوجه خاص بتحقيق حوار على أوسع نطاق ممكن في الصومال، **ويكرر تأكيد** التزامه بمساندة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في هذه الجهود. **ويهيب** مجلس الأمن بجميع الأطراف في الصومال وبالدول الأعضاء إلى بذل دعمها في هذا المجال.

”**ويدعو** مجلس الأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى ضمان عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن، ووجوب أن يكون ممثلا حقا لجميع قطاعات المجتمع الصومالي. ويهيب مجلس الأمن أيضا بجميع الأطراف في الصومال وبالشركاء الدوليين الآخرين إلى العمل على تحقيق هذه الغاية، وإلى كفالة المشاركة البناءة في مؤتمر المصالحة الوطنية من أجل تمهيد الطريق أمام الاضطلاع بعملية سياسية مطردة وشاملة للجميع.

”**ويدين** مجلس الأمن الذين يعرقلون التبكير بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية. ويقر مجلس الأمن بالأعمال التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية الدولية والدول الأعضاء لدعم مؤتمر المصالحة الوطنية، **ويحث** الدول الأعضاء والشركاء على الإسهام في ذلك بالدعم التقني والمالي المستمر.

”**ويطلب** مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبذل ما في وسعه، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للمساعدة في تعزيز ترتيبات وقف إطلاق النار والحوار السياسي، لا سيما في مقديشو.

”**ويذكِّر** مجلس الأمن باستعداده، على النحو المبيّن في القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، للنظر في **اتخاذ** تدابير ضد مَن **يسعون إلى عرقلة** العملية السياسية **السلمية** أو وقفها، أو يهددون المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالقوة، **أو يتخذون إجراءات تقوض الاستقرار في الصومال أو المنطقة**.

”**ويطلب** مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول منتصف شهر حزيران/يونيه عن التقدم المحرز نحو عقد مؤتمر المصالحة الوطنية والحوار السياسي الأوسع نطاقا، بما في ذلك التقدم المحرز صوب وضع ترتيب للوقف الشامل والدائم لإطلاق النار، وعن أي عراقيل تعوق التقدم أو أي تهديدات تستهدف السلطات الاتحادية الانتقالية.

”**ويؤكد** مجلس الأمن من جديد، على نحو ما هو مبيّن في قراره ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، أن نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نحو كامل وفعال أمر بالغ الأهمية. ويرحب مجلس الأمن بما تم من تدابير النشر حتى الآن في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويدعو البلدان الأخرى المحتمل أن تساهم بقوات إلى نشر قواتها في أقرب وقت ممكن في بعثة الاتحاد الأفريقي. ويكرر المجلس دعوته إلى الدول الأخرى والشركاء الآخرين أن يبذلوا الدعم اللوجستي والتقني والمالي لمواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي. ويرحب مجلس الأمن أيضا بالعرض المقدّم من الأمين العام إلى الاتحاد الأفريقي بالمساعدة في مجال التخطيط.

”**ويؤكد** مجلس الأمن على مساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال، ويدين أي أعمال عدائية تجاهها،

ويحث جميع الأطراف في الصومال وفي المنطقة على تقديم الدعم للبعثة والتعاون معها.

”**ويرحب** مجلس الأمن ببعثة التقييم التقني الموفدة من الأمين العام إلى الصومال والمنطقة. ويطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات بشأن كيفية القيام بصفة عاجلة بإجراء مزيد من التعزيز لقدرات بعثة الاتحاد الأفريقي على الصعيد الميداني. ويطلب أيضا إلى الأمين العام، وفقا للمقترح في تقريره، أن يشرع **على الفور** في التخطيط الاحتياطي المناسب لاحتمال إنشاء بعثة للأمم المتحدة **يجري نشرها** إذا قرر مجلس الأمن الإذن بإنشاء تلك البعثة. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم بحلول منتصف شهر حزيران/يونيه تقريرا عن هذه الأعمال التحضيرية، وعن **التقدم المحرز في عملية المصالحة والتطورات المستجدة على الصعيد الميداني**، وكذلك عن السيناريوهات الممكنة لإقامة حضور أمني دولي مستمر في الصومال.

”**ويعلن** مجلس الأمن عزمه على استعراض الحالة **في الصومال** عقب ورود التقرير المذكور أعلاه من الأمين العام، بغية البت فيما إن كانت الظروف ملائمة لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة“.
